

مشرق

برقية حلية سياسية اسبوعية تصدر يوم الاحد - أسست عام ١٣٢٥ مديرة: سليمان الجادوي
MOURCHED EL-OUMMA
الادارة: نهج سوق اللثة عدد ١٦ - تونس - الاشتراكات ٥٠٠ في السنة
المراسلات توجه باسم مدير الجريدة ولا ترد نشر او لم تنشر
الاشتراكات الوصولات لا تكون إلا بامضاء المدير - الحساب الجاري بالبريد عدد ١٣٢٤٩

كلمتنا حول الوزارة

التفاوضية الجديدة

اشرنا في غير هذا الى ارجاء كلمتنا عن تليف الوزارة التفاوضية التي ورثت مقاعد الوزارة الثلاثة لينة والتي دخلت في سفر التاريخ بدون ان يسجل لها عملا يحسن ذكره سوى خسارة وقت

تعيين يمر مروراً على امه في شوق الى عمل رجالها المخلصين فيمر ضائماً في الاقتبالات والانتقالات والركض من هنا وهناك وبإستقامات تملوا الشقاء وان كل ذلك المرور الزمني في جانب السياسة الاستثمارية ربما لم يقيمه عندهم شأن من ريسن قوانين معاملة الامم المستضعفة التي لا تطلب إلا ارجاع حق سلب منها بطريق الجنود وتمت قمعة السيوف زاعماً وان ذلك السلوك هو محمود المابقة وان يوزن باستطالة التسلط واستدامة الحكم والتفوذ

لذا اليوم نقول كلمتنا بحال هيئة وزارية تفاوضية قد ظهرت فوق مسرح السياسة التونسية والتي قال عنها مؤلف ادوار الرواية انها اخبرت والقت لهاته اساس تشاد عليه هياكل الاصلاحات الموعودة بها مراراً وتكراراً سواء من سلف له او من اسلاف له ايضا والتي لم تزل الاصماع منها تصدع الى حد اليوم والانتظار تتعجز الى رؤية شعبها مائلا لليمان غير محتل او اصرج بشوق وارتياح ...

على ان الذي يقال حول هاته الهيئة الوزارية سلفاً وحسب الفراسة انها نخبة قادرة على نصرة الموقف الحرج والدقيق جدا وذلك عند ما يكون الباب في نظرها دائماً على مصراعيه خروجاً وهو الشرط الاساسي في التجاج وبلا اطالة وتمسك ولا تشبث ولا خسارة وقت ليس بالهين على امة طال تمطشها لقبول ما ينتظر من تحقيق ارجاع مركزها اليها في بلادها تصرفاً ونفوزاً. وذلك اسوة بماتر شعوب الارض الذين رد اليها استقلالها وحرورت من وبقة الارهاق عن كرم وسخاء او عن كفاح وجلاء ... غير اننا نصارح بيرانا ازاء سياسة اليوم ولا نخشى ملامسا ان موقفنا في نجاح هاته الوزارة هو استواء كفتي التفاوض او اننا في دار لقمان لم نتحول ...!

وذلك القيود التي وضعا مؤلف الرواية في محيط التفاوض وان كانت شغنة قد قبلت وكررت وسعت من قبل حتى أصبحت لدى الساسة كسطوة الفوتوغراف تعاد عند الاذن ... على انها لا تدل على حسن نية المؤلف الرواية ولا في تحقيق جاج التفاوض الذي سيحج بعدم تجاوز حدود المهادت التي اكل الدهر عليها وشرب والتي ن شاتها في نظر القانون الاممي العام ان لا تلبيد لها مجال لا سيما اذا كانت مطلقة او اضررت بالمتماهدين ضرراً ملموساً او بداخلهما او كان موقعها اصكراها او بين قوي مدمج وضعيف مطوق العنق مكتوف الايدي قد دفعه الارهاب الى الرضا بما لا يريد. لذا ولتلك القيود التي لا محل لها في المفاوضات

قد ابى علينا الاعتقاد بترجيح احدي الكفتين على الاخرى تقالوا او رجوعاً بخفي حين ... على اننا لا نتجاح الى كناية فيقول اول في الحكم ان التجاع السلطنة عند فزع الامنة لها من شبح القفاء الذي يدهمها الى الاحتجاج بالمهادت

الوزارة العدلية

واصلاح المحاكم الشرعية

كان للمقال الذي كتبنا في عدتنا الماضية حول الديوان الممر وفروعه صداه المطلبوب حسب الرسائل التي وردت علينا لا تفر بذلك

الصادقة بل تشكو ما شكونا ايضا طالية منا متابعة استغلت نظر ذوي التفوذ الاعلا بتدارك الحالة التي عليها المحاكم الشرعية ووزنها من رآها الاعلا الى آخر فرع في اقصى الجنوب

ولذلك عملا بالواجب نتابع القول بالقول مستلطين نظر من يستفلة اليوم من ذوي التفوذ كعمالي وزير العدلية لان الشأن شأنه اليوم من غير نزاع بان المحاكم الشرعية التي يلوح من غض بصر الحكومة عليها وعدم اهتمامها بهذا الجانب المعتبر في حد ذاته وفي نظر الامنة التونسية دهرنا طويلا حتى اعتبر ان الغض كصلاح يراد منه اهيل تلك المحاكم لحد الاضمحلال

كيف وان اهتمام الحكومة يرى منها مصروفا غير هاهنا الادارة بجهود وارتياح وتوفير استعدادات وعملة وموظفين ربما لكرهم

تونس له ان يرسل نظرها الى تلك المفاوز المظلمة في ادارة المال وطمع على ما يسج ويقتن مما به شقاء الامنة التونسية في كل عام ضرائب واثاثات تتن من قلعها الجبال يسجها مدير المال ليعصد بالميزان الى حد شوائه ثم منه واليه جيبية وصرفا ثم يرفع الميزانية التونسية تامة التضييق الى وزارة خارجية حكومة بارس بدل ان تعدل هنا وتعرض هنا طبق السنن النولية والشعور الذي يشعر به الوزير التونسي حبال اتمته الذي لا تشك في انه يلم بالهم وبهوله شيخ الفقر الذي اخذ بخناقهم وكشر عن اناياه للاغنياء وكل ذلك من ضرب الضرائب الشنعة والصعود بالميزان وصرفه واحتمل اكله من غير هدى ولا خوف رقيب كيف لا وان اارة المال العامة في كل سنة يمطر سماءها التشريع الجباب في ظروب من التفنن تقف عددا الطعائر فاختصة وتدهش العقول من عاقبة ذلك الصنيع افقر حتى اصبح المطلوب لا يدرى اي باب يسد من ابواب الجبابية ضريبة الدخل الاداء على الاجور على المفاوز على الحبوب على القانون على الحيوان على التمتع الشخصي فهو يفكر دائما من اين ياتي بما يسبيبه منه وان في كل ان وانذارات الادارة تتساقط عليه من اداه البتيلة مضاعفة حسب تقديرات الادارة واداه على المعاملات الذي ايتلي به هذا القطر دون سواءا من الشمال الاقريقي يطالب به من ليس له حساب تجاري من مائة الف رنك الى ثمانية ملايين فرنك اداه ضد الدين الاسلامي الذي يمنح عاقبة ايتباعه للمخبرة واما هذا وتقرّب ذاك ثم تقب عمله باتسامات كثيرة حدث عنها انقسام في الاعضاء ...!

وعليه فهل لا يقل ان السياسة لم تزل تسقى من كأس واحد فاي رجحان لنا يؤمل من وزارة تفاوضية ناقصة في عددها وان البتر في الحسابات يكون دائما وهن القوة مفقود شد المضد كما ان النقص في المعنويات يقال منه انه ناقص في البركان حيث لا يوجد حكومة اعضاها سنة فقط من الحكومات المتمدنة والمسيحية قد كان ذلك بعد الوعود الملن بها غير ما مرة انها ستكون مؤلفة مع تسع وزرم وبزيادة وزير للبريد ... حتى لا نذهب الى الاعتقاد في ذلك التركيب ايه مشاب بسوء القصد للاقتصار في جعل وزرا على راس ادارات هي متممة ليسكل الحكومة المقام عليه التصرف والتفوذ لا اكثر ولا اقل فوزير الصحة والشغل والزراعة والتجارة والحيطة والفلاحة هيئة اتمام فقط ثم السكوت عن ادارة المال العامة وادارة الاشغال العامة وادارة العلوم والمعارف حتى ودنا ان لا يتبادر سوء القصد من هذا التركيب وذلك السكوت والاستثناء المريب ...! وتركى اهم الادارات التونسية شغلا واكرها نفوذاً واعتباراً في حيز الاستثناء للامم من غير تبرير فلا يتسائل لما لم يكن لكل ادارة من الثلاثة وزير

لا يجد البعض منهم عملا يقوم به الا انتظار رأس الشهر والحال ان المحاكم الشرعية هي في حاجة أكيدة وجديرة بان تأخذ نصيبها من تلك الغناية والاهتمام الحكومي وتقاسم سواها من الادارات التونسية باعتبارها محاكم ذات شأن من بنابات يناسب مقامها الشرعي وموظفين يوازي عددهم الشغل والحكم والابرام والاسراع والانتاج في فصل التوازل وتقسيم السلط الذي يلزم جعل كل طائر في عشق صاحبه مسؤول عليه. الخ الخ ومن للأسف الشديد أن الحكومة لم تعمل لذلك حسابها ولم يظهر عليها ادنى اهتمام بل لم تزل سائرة على غض الطرف عنها لم تسمع او انصت تصام حتى حمل ذلك الغض والتصادم على مقصد سي لا يحسن ذكره ولا تحمد عقباه

فالمحاكم الشرعية قد دخلت في الميزان العام بما يجبي من الوراقها واحكامها تسجيلا عاما فهي بذلك تمون الميزان العام فما باله يظهر لها بخل

مازالت المعمرين الخاصة كما وقع لأعمال المعمر (فنيك) وغيره وحتى لا يتيسر لجناب مدير الاشغال العامة المحاكم بامرها ان يطرده عملة تونسية ويصرفهم عن عملهم بدعوى ان الاعتماد المخصص لهم قد نفذ ولم تبقى الحاجة بهم قال ذلك ولم يوضحه ظميرا لو ان كانوا من جنسه كيف تطلق لهم الاعمال غير المتبعة لا يعلمها إلا مدير اشغال العامة وزميله كاتب مدير المال. ثم لا تنسى ايها القاري ادارة العلوم والمعارف كيف استثيت ايضا ولم يكن على راسها وزير تونسي حتى تكون الوزارة التونسية وزارة بالمشي الاثم فيسكن روع الامنة التونسية على ابناءها الشرذوة عاما وتؤمل اصلاح ما فات وتمتيل عصرا جديدا وخطي لا يستطيع بعد جناب مدير المعارف ان يتعلل بقله المال لايجاد معاهد التعليم الكافية وان لا يفقد ايضا عشرة ملايين من بين يديه ولم يجد لها مصرفا حسب ما اشارت اليه بعض الزميلات اخيرا.

لان فقد المال الذي يدعسه جناب مدير المعارف ببطله وجود القصور الاثنا الحالبية ذكورا وانانا في كل مكان بالايقظنا ولما شرخنا هو الذي جعلنا على التوسط بان لا نوثق وان لا نشاؤم ثم المثارة على العمل الموصل كشان من يطلب حقه في الحياة. كما نتعرف ان موقف الوزراء كان دقيق جدا وغير جلي المطلوب لا سيما من القيود الذي اشرنا اليها ثم انتظار الرأي العام لما سنجي به الايام فلوزارة التفاوضية من ذلك بين رجاه ويايس كما يظهر.

غير أن الذي تتلألأ به صعوبة الموقف وتقربه لناحية الفوز هو الاخلاص وحده. ثم اعتبار أبواب الخروج غير مؤبدة أما ان استأمنت الجلوس على الأرائك الوثيرة وعز عليها المكان واستوتها ضخامة الانقلاب فان آية الكهف لهم في انضاح لا محالة.

هذا وختمنا لكلمتنا هاته أن نبدي رأيا لنا خاصة فان قبول البعض في حزب المعارضة الجديد الدخول بالوزارة التفاوضية أن لا بأس بذلك ويمكن الاطلاع على ما هناك وجها لوجه ولما عند القوم من الحجج الواهية غير ان لرشد الامنة الانكار الصريح عن اظهار السرور منهم والابتهاج وفتح ابوابهم لقبول التهانى في المركز وفي فروع في داخل المملكة سرورا طيرة البرق وطارت به الصحف الاستعمارية كحجة على الرضى في النخول في المراحل بتلك القيود وعدا الاستعمار انتصارا لهم. وقد رمى به القوم الذين كانوا يخطلون ويكتبون بالقلم العريض سطورا بارزة وصورا لامعة لانهم كمن أبره شروق القمر الكاذب فصل صبحه قبل دخول الوقت بدون مراعات شرطه الصحة في القبول.

سليمان الجادوي

مادر اذا طلب لها ادنى اعتماد ولو قليل.

ومن المعلوم ان معالي وزير العدلية السابق الذي رجع لمشيخة الاسلام رجوع الدبر لمدينة فكان نعمة كبرى على المشيخة وصولة عامية وشخصية حزم وعمل قد كان طلب اعتمادا لشراء مكاتب تشاد عليّة محكمة كبرى ينقل اليها الديوان المعمر بلحية فلم يجب لذلك الاعتماد الضئيل فأصبح الاستقراء في المحكمة الباشقراطية عار على حكومة اسلامية وعلى حكومة تعاهدت باحترام الشرع والشرعية وببدها الميزان العام وفي غضون هذا نرى ان ادارة المال تجود على الاشغال العامة باعتبارها تتجاوز السبع مليارات لطلب المياه وغير ذلك مما يدعون على ان لا خصوصية للديوان المعمر في الاصلاحات فان المحاكم الشرعية مطلقا أصبحت عنوانا لهاته وفي حيز عدم الاكتراث بها. فهي في كل الايام اقل من محكمة قاضي الصلح والجنسدرمة والبوليس مقرا بل ان محكمة عاصمة الجنوب صفاقس الشرعية هي في دار عتيقة من ديساو التبو والمقاصر كانها أسست على عهد ابي زكريا الحفصبي سنة ٦٢٦ غير انه لا يدري اين يجلس المجلس للمحكم المتربك من باش مفتي ومفتي وقاضي وعدول أربعة هل في القبو والمقاصر أم أين تقف الاعوان والحصوم.

وعليه فهل لا يتألم التونسي اذا شاهد وان السياسة الاستعمارية اتبعته في كل ميزاته هاته واذلال ثم يمد بصرة الى المحكمة الفرنسية والمجلس المختلط وقصر المجلس البلدي الضخم الذي أهل لنن يقبل فيه جلالة ملك الانكليزي فخامة وشموخ. لذ وكل ما فات تعيد استغلات نظر معالي وزير العدلية الحازم الى ما يأتي:

(١) الحرص على نقلة محكمة الديوان العليا الى مكان آخر يليق بمحكمة الشرع العزيز ولو الى معالومة التكية الواسعة الارجاء والتي يمكن ان يعلا عليها عند الزوم مع الارواق والميزان العام يتحمل بذلك العوض.

(٢) ايجاد موظفين على نسبة الشغل المتراكم والمزايد يوميا لاسيما المحكمة العليا التي تجمع على الابتدائي والاستئناف والتعقيب على الارشادات الخارجية والوزائر الفردية التي لا تدخل تحت حصر والتقارير التي يشترط فيها النظر الدقيق.

(٣) الاتيان في الوقت القانوني صباحا ومساء في كل المحاكم الشرعية بمشور وزيرو يرسل الى النواب الشرعيين التي يعلم الكثير منهم لا يأتي الى النيابة الى قبل الزوال بنصف ساعة ...

(٤) يسن تفقد عام مراقبة الحضور والبحث عن كل تاخير في العمل او خلل في السلوك يوجب العتاب والعقاب والقيام به على الوجه المطلوب. خامسا النظر في الاصدار قرر لا يجوز كتب مقال الادعاءات الشرعية لدى عدلين خارج المحكمة المحصور لأن في عدولها الذين هم في عدد قليل للانتهاز والتخفيف. وهذا ضرر فيه.

سادسا انتظار على اتمام المجلة الشرعية التي سار فيها مؤلفها المصلح معالي الوزير السالف وشيخ الاسلام اليوم شوطا بعيدا لتكون دستور المحاكم الشرع العزيز عوضا من انتظار فقهاء مفتشة ومتفرقة يضارب فيها الاعتماد عند الابرام في الفهم والتطبيق ..

ذلك بعض ما يقدم اليوم لمعاليه وهو القانوني الصميم انقاذ المحاكم لها اعتبارها لدى الامنة التونسية وانها رمز الاستقلال الذي لم يسمه مباشرة للاستعمار. ما اذا حلت من انتظاره على التامل والقبول.

قضية شرعية

ذكر لنا من يهيم فصل هذه القضية البسيطة بتكر وتلف ذاكرة وانها لم تصل بحكم رغم نشرها اشهر عديدة لدى فضيلة القاضي الحفني الى الآن وانها رفعت الى الوزارة العدلية ايضا واحيلت الى محكمة النوبة والحال انها شرعية بعتة ينحصر الطلب فيها اولا في حفظ الزوجية عند صالح امين. ثم التعليل الفصل فيها على الحالتين

عائلي مبراب بالادان !!

وقف السجوي

جواب مفتوح الى معالي وزير العدلية الحازم - ولى القاري الكريم نصي جناب الهمام الانصف امرا الامراء سيدي صالح بن يوسف وزير العدلية التونسية ابقاه الله تعالى وامله بعون منه أمين

بعد اداء اركي التحية ومفروض الاجلال والاحترام الذي يوجهه المقام ان عبدكسم والمصصح اسفله فقير ربه بوعيش ابن المرحوم سعيد السجوي الناظر والسوسي والمستحق في الوقف المذكور اعلاه يقدم اليوم لعدالتكم اثر استنثار الامة التونسية بوزارتكم الجليلة هاته العريضة المتضمنة لشكبه مما لحقه ولحق الوقف من ظلم واضطهاد كساد ان يشرف السوفف على الاضمحلال دخلا ورعاية وحفظا من ذلك العصف الصادر عن غير تبصر او من دعايات باطلة قد ايدها الغرض وكباها لونا زائفا حل به محل القبول في الاجراءات التي تخالف نص المحبس وشرطه على خط مستقيم

سيدي الوزير العادل فقد نص المحبس في وقته ان استحقاق اولاده على شرطه وان نظارة الوقف لا تكون لغير الصالح من ابناءه (دون الاجنبي) عنه بتاكيد فمارعني وانا الناظر والمستحق الا ورفقت يدي عن التصرف بتسمية مقدم اجنبي على عموم الوقف بلا علم وبلا موجب وبلا وجود شكاية من مستحق يشمله النص في المحبس لم يصله استحقاقه. واتي من منذ ذلك التاريخ وانا اشككي طالبا تطبيق نص المحبس وشرطه لا اكر ولا اقل

ولكن مع الاف قد ذهبت تشكياتي كمرخة في واد غير محدثة ادتي صدى في القبول والاقناع. وان حصول هذا الاعراض عني يظهر وانه كان لتاثير امرأة هي ارملة المحبس على بعض موظفي الوزارة حسب ما يتناح عنها والتي لا حق لها ولا لانيها المشروط في استحقاقه الاتصال بالوصي نظرا ورعاية وحفظا حسب نص المحبس المحكوم فيه بالصحة شرعا ومويدا في نصه بفتاوي من اعلام الشرعة ومدرجا في دفتر التسجيل العقاري (دفتر خانة) من المحبس نفسه رحمه الله

هذا وان اغرب ما اعرضه على معالي سيدي الوزير من الاضطهادات المتنوعة التي لا ينك وان مشاهدا ذلك التاثير ككوبه تهمة التديس في المحبس المشار له تهمة باطلة. وان اعتباري مشاركة للعدول فيها يظهر وان القصد من تكوين هاته الدعوى التي تمس كرامة القضاء والتي لم يظهر من هو المدعي فيها. هو المصل والمطلوب والشعبة والاقلاق لا غير

ومن الغريب ايضا هو صدور اذن في توقيف حكم عدلي نهائي عدده ٤٢٥٥٥ في اخراج المرأة المشار لها من عقار حسن سكنه على سبيل الغنل بحجة عدلية قسد قدمت ذلك الحكم لادارة المدينة بوصل عدد ٨٩١٧٥ مع دفع مصاريف التنفيذ فاجبت ان فضيلة القاضي الحفني اوقفه فطلبت ارجاع الحكم فاجبت ان فضيلة القاضي اخذمو اخرها ابراما او ردا على الوجه الصحيح.

وهو طلب عادل غير عسير المنال عند كل حاكم يفزع للحق ويؤمن بسان الحق حق يوجب الاتباع والاسراع فيه. لكن رغم شرق الطالين برهيم والصاق السنهم بلواثم هيا وهناك. رغبة منهم في انقاذ اعراض بخدرات من منبت سوء هن فيه لأن ومن تحت ادوات عجوز قالوا لها: تتبر في الرقيق الأبيض بصورة تجهير ويدها اوراق مدنية هذا المصير مصر الاباحية والتعطيل قال جانب الشرع الخالد اقدم هذا الحديث المشوب باستغراب في الوقوع رجا ان ترى حزما ترحم به الحراري المشتهوات وحاشاة الوالد الباكي المرتجف قلبه من قبل وقبال ومن عرض عائلي مبراب بالادان !!

رد فعل

ذكر لنا من يهيم فصل هذه القضية البسيطة بتكر وتلف ذاكرة وانها لم تصل بحكم رغم نشرها اشهر عديدة لدى فضيلة القاضي الحفني الى الآن وانها رفعت الى الوزارة العدلية ايضا واحيلت الى محكمة النوبة والحال انها شرعية بعتة ينحصر الطلب فيها اولا في حفظ الزوجية عند صالح امين. ثم التعليل الفصل فيها على الحالتين

عائلي مبراب بالادان !!

صعدت المرأة المحكوم عليها بالخروج الى تسويغ المنحل لاجنبي بكرة قدره خمسون الف فرنك ولكن لا ادري هل من نفسها او بسعة المقدم الوقي المسمى احمد الفلاح الذي هو ايضا سوغ محلا بلا اشتهار بنهيج طولون ضمن بخص كان يشغله متمسكا فباله مع مكثري جديد مبادلة سرية حمام حولها الشك من ان المقدم المذكور اخذ من المكثري الثاني خمسة واربعون الف فرنك بدا بيد وربما يصح صدق هذا لان المبادلة السرية لا تكون للمكارة - بل ايضا لمخالفة القانون من وجوب الاشهار في الاحباس واعلام المستحقين -

هذا خلاصة ما اعرضه على معالي سدي الوزير العادل الذي لا تاخذه في الحق لومة لائم

مستصرخا عدالته لا نقاذ هذا الوقف ومستحقه من دئاس واغراض منشاه ذلك التأثير . السدي امكن اصدار اذن وزارية ثلاثة في قضية واحدة بتأين في المعنى وتتابع في الصدور . اذن لفضيلة المفتي الحنفي في محاسبة الناظر والوصي ثم اآخر لفضيلة القاضي المالكي في الحساب وحصر المخلف ثم اذن اآخر لفضيلة القاضي الحنفي لجعل مقدم على عموم الوقف ورفع يدي عن نظارة الوقف المتصرف فيه نظارة ووصاية واستحقاقا

رغم ان النصوص الفقهية الشرعية لا تجيز للقاضي التصرف في وقف له فافهمه ولو من قبله

لذلك تطلب رفع يد المقدم الذي لا يتايد من جانب نص المحبس ولا من النصوص الفقهية ولا رتبته المخالفة في التسويغ الذي وقع منه بلا اشتهار فكان خسارة عظيمة على الوقف . ولما حام حول اخفائه من الطنون وعدم اشتهاره

كما اطلب تنفيذ الحكم العدلي عن المرأة الموقوف من فضيلة القاضي الحنفي حسب ادعاء ادارة المدينة

ثم اخيرا اطلب من عدالة سدي الوزير احوالة قضية التقديم المتضرر منه على مجلس شرعي طبق مادة علة ١٢٢ من مجلة المرافعات الشرعية ولجناب سدي الوزير سديد النظر ووافر الشكر والسلام من محرره بوعيش ابن المرحوم سعيد الدجوي الناظر والوصي والمستحق .

عيد الاضحى المبارك

غدا التاريخ وهو يوم الخميس يشرق فيه نور عيد الحج الاكبر واليوم الذي يتم فيه من لب منابك ركن من اركان الاسلام الخمس بعد الافاضة وذكر اسم الله تعالى قيضني ويظوف طواف الوداع ثم يزور روضة النور المبين والرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم مثالا منه الشفاعة يوم لا ينفع مال ولا بنون جعله الله مباركا على الامة الاسلامية قاطبة وعلى صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم وكافة امراء البيت الحنفي وعلى قرائنا المسلمين اجمعين ما اتجهوا وجهة التضامن والاتحاد على ما يحفظ دينهم ويعلي شأنهم في الحياة

الجزيرة

الجمعية الخيرية

وصل بنا ان الجمعية الخيرية لا زالت تسير سيرا محمودا نحو القيام بما انيط بجهدها خير قيام ومن حسن ما صنعتها هو ابتكار اشادة بناية بقصر الخيرية مع مدرسة قرآنية حولها لنشر التعليم بين ابناء الفقراء خاصة وللعلوم حسب الميزان وما تجود به همم المحسنين ومن الجدير بالذكر ايضا ان الارض لا يواء الحرية والمدرسة قد تبرع بها المحسن الاجل السيد مصطفى بن عياد وشركاؤه فيها القريب من المركز مع حسن مناخ وقد شرع في البناء والاشادة فشكر الجميع على صنع هو برزور ورحمة وتوفيق ونشر تعليم

نيابة الاوقاف بجربة

شكى النا البعض من ايمية الجوامع للصلوات الخمس عن تقاعس النيابة ومطلبها في اعطاء مرتباتهم الضئيلة الاشهر التي تقربو على الاسبوع على مع تردد وايتان الى النيابة من بعد يزيد عن العشرين ميلا وهو عمل يمس كرم النيابة بالجعية ايضا .

لان المماطلة واتعاب من يعمر مساجد الله بذكره جرم لا يغفر ينسا يرى من يرجع الى الادارة الاخرى يعطى له مرتبه قبل اقتضاء الشهر يوم . فالرجاء من النائب الحازم ان لا يتركنا تعود لذكر ما يمس حزمه وهو في مقبل تقليد النيابة وله الشكر

جامع الهندي بوادي مليان

قد فاتنا ان نذكر في وقته الاحتفال بوضع الحجر الاساسي لبناء جامع وادي مليان وذلك بحضور الجناح العالي ملك البلاد المعظم ابقاه الله الذي وضع الحجره الاولى بيده الكريمة وذلك في جمع من الامة عظيم حتى كان الاحتفال فوق ما يتصور سرورا واجتهاجا بالتأسيس

وقد حضر مع الجناح العالي بعض الامراء وثة من الوزراء ومن لب نداء لجنة الاحتفال من العاصمة ومن قرنتي رادس وحمام الاف حيث ان المكان كان يتوسط القرنتين وعلى الجانب الغربي من القنار سان جرمان لان هذا الجانب الموالي لقرية مرقا كان يجلب عليه هذا الاسم حتى ان في مقبلة ابن خلدون عند ذكره لمراسي العاصمة التونسية ذكر مرسى لمرباق ثم تسمية القرية لسان جرمان حديثة جدا فلا يحسن في نظرنا اضافة الجامع الى الاسم الشخصي الحديث .

فنشكر الذين سارعوا تشييده وشرعوا فيه من قبل اليوم والذي سترى مآذته التي سيسمح من اعلاها قريبا ذكر الله والثناء حي على الصلاة حي على الفلاح كما نثني على الهيئة الحازمة التي باشرت اجتيازها اولا ثم لا زالت تعمل الى الاتمام والله لا يضيع اجر المحسنين

الكلية الزيتونية

العاصمة

ان قضية الزيتونية او المشككة العظمى لم تزل كما ابتعت ولم يظهر عليها جلاء والحال ان السنة الدراسية على الابواب وكان رجاء الامة ان تحصل قبل هذا الابدل حتى يود تلك المعاهد عمرها المتعطش اليه . ولكن مع الاسف ان الحكومة لم تحرك ساكنا من اجله ولا اخذت حتى البش من الطالب اجراء وتنفيذ يوخد كنوان على متابعة تحقيق ستة عشرة مطلبيا تدريجيا على اقل تقدير واغرب ما يقال عن مدير المارف انه امتنع من تسليم بناية لمجا الامومة التونسية لوزارة الكبرى التي عوزت حيال المستشفى الصادق للفرش قسه رغم القرار الذي اصدره الديوان الوزاري ليصير كابتداه في الاجابة حيث ان البناية جاهزة تد فزاع بش الطالب ككتلتي العلوم الرياضية مثلا .

والجيب كيف ساع لمدير المارف انه يظهر بذلك الشاد والاصرار عليه هل هو يفرده حكومة او انه وعد تسليمه لجانب آخر مرجع لديه في الاعتبار قد املاء عليه حوز لا يغير وضعية الاستحقاق منها طال « فاين معالي الوزراء ولين ما قرروه »

على ان مدير المارف هل لا قدر ما في برنامج الزيتونة الجديد من ادخال لتة اليه الذي يقال ويرى ان زميلا له قديما كان يود ذلك وكاد ان يصل بيده الى مس الجيرة مع حضوره في امتحانات فلم ينجح ولم يصل املا منه ان يتايق لثة القراءن في عربها تنصف والهمم في تلافيا تتدرج فاته عوا فكيف لا يساعد على ارجاع مانا لينا واسكان روع الطلبة المبدعين في تحقيق ما يطلبوه وقد كان قبلا اعطى بعام الالف مدرسة شيدت لتعليم البنات فاعطيتا مشيدة كمركز للوليس من دون تردد ولا وخزطير.

مطبعة الارادة

بيان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحزبي الدستوري

ذهبت وزارة الكسك

وخلفتها وزارة جديدة

اردنا ان نمطي لافسنا الوقت للتروي قبل الاصداع بفكرتنا وان تعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قبلت نفسها بما التزمت به ان تنجز « اصلاحات اصولية » إلا ان الازالة المزعومة للمستشارين قد اضطررنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط

الوزارة لا تمثل جميع منازع الرأي

ان هذه الوزارة حسبما صرح به المقيم العام اثناء الندوة الصحافية التي عقدها يوم ١٨ اوت ١٩٥٠ هي حكومة اتعاوية تضم ممثلين مختلفين منازع الرأي العام التونسي « لسنا على وفاق مع م. بيرلي في هذه النقطة لان الحزب الحر الدستوري قائم الذات بهيئته النظامية

وحين دعي للمشاركة في تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له ان يلبي الدعوة لذا ترأسا تنفي ما تدعيه الحكومة من انها تملك « مساندة الامة » بأسرها ان هذا الحكومة حسب تصريح البلاغ الذي اذاعته يوم ١٧ اوت « تشمل علاوة عن الاعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهي قد تشكلت في نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا وعلى اساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيري الواقع في ١٣ جوان الفارط وستتولى المذكرات باسم الحضرة العلية في شان التغيرات السياسية التي من شانها ان تقود البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو « الاستقلال الداخلي »

بعبور البحر تغيير المبادي والامور

وهل نحن في حاجة لاث نذكر بان المأمورية المنوطة بعمدة الميسو بيرلي حسبما تضمنه الخطاب الذي القاها الميسو شومان وزير خارجية فرنسا هي قيادة القطر التونسي على عدة مراحل لا نحو نيل « الاستقلال الداخلي » بل نحو الاستقلال التام فالشعب التونسي لا يقبل والحالة تلك ان تعوض لفظة « الاستقلال التام » « بالاستقلال الداخلي » لمجرد صورها عرض البحر لا يبيض المتوسط .

واردف المقيم العام قائلا تطبيقا على بلاغ ١٧ اوت اثناء ندوته الصحافية « لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الذين شاركوا في الحكومة لفعوى الاصلاحات والجلود التي ستبصر فيها . اي بقاء الرقابة الفرنسية التي قد تدخل عليها بعض سموميات ومرونة وبقاء الاعضاء الفرنسيين بالحكومة »

انقانون الدولي والمنطق يؤيدان سيادتنا الكاملة

وليس في الناس من يجهل ان في بلاد حماية داخلية في نطاق الحق الدولي مثل الحماية التونسية ليس للحامي ادنى حق في العمل المباشر وقد اكد كل من م.م. بلوتلي وقيس وهما من اشهر اباطين القانون الدولي عند استفتاءها في ١١ وفي ١٨ جويلية ١٩٢١ « ان من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . اما السيادة الخارجية فان للدولة الحماية نيابة فقط »

لذا نفكر كل التفكير ان السيادة سواء ادخلها ام خارجية هي لنا خاصة ويستحيل علينا ان نؤمن من الوجبة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد اي « سيادة تونسية » « وسيادة فرنسية »

وليست الحماية إلا اشيعه بتقديم شرعي وهل يجوز علينا وقضائنا ان يستولي المقدم على ادنى جزء من مكاسب منظورة . ويضع علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد ان الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المنحتم ان تبارخ السلط الفرنسية في يوم من الايام تراب القطر . فكيف يمكن اذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزوجة ؟ على ان اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على المنهج الذي سطرته معاهدة باردو اذ ذكرت بفصلها الاول ما نصه « ... سيعا وراءه تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ ... »

ومن المفيد ان نذكر بهذه المناسبة المناقشة التي دارت في عام ١٩٣٦ بالمقارة العامة بين الماسوف علي م. فيانو كاتب الدولة بالامور الخارجية اذ ذاك وبين بعض اعضاء اللجنة التنفيذية تلكم المناقشة التي اضطررنا لها كاتب الدولة المذكور الذي كان من انصار مبدأ السيادة المشتركة الى الاعتراف بان السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة واحدة وسيادة تونسية

لكن الوزراء جميعا يقبلون فعلا وقولا السيادة المزوجة

فقبل الفرنسيين بمثابة وزراء في صلب الحكومة يتألف منه والحالة ما ذكر غرق ليس فقط لسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا وتونس والقانون الدولي بل ايضا للامورية المنوطة بعمدة المقيم العام نفسها

وقف المرحوم قاسم بوحجي

افضى الينا بشخصي الوقف لشاراله تدمرا وتشكيا من ان وقفهم قد اصب بصيغة خديم لاجنبي عليه عمومي التصرف فيه من منذ سنتين او اكثر وانهم لا يملكون للحصول استحقاقهم مقدار ولا يدرون اين هو اليوم وان قدرونه حسب قولهم لما يزيد عن المليون .

ومما ذكره ان سبب تلك المصيبة هو ادعاء امراتين الاستحقاق في الوقف المذكور من دون نشر قضية يتطرح منها مقدار نصيب ذلك الادعاء حتى يجبر قسه ولا تهم مصيبة التقديم من لا ذنب له... ولذا ان صح هذا وان ايديهم لا تصل الى ما يستحقونه الا بعد انتهاء الدعوى بعكم (وهي لم تنشر)

فلا يؤاخذنا م. بيرلي اذ نحن قلنا له بكامل الصراحة انه سالك في هذا الصدد نفس الطريق التي انتهجها من قبله اسلافه وانما اذا اراد مثلا تشير عليه به مأموريته التي هي السير بسالقطر التونسي نحو الاستقلال او على الاقل نحو « الاستقلال الداخلي » فليد ان يسلك طريقا معاكسة لما انتهجه على طول الخط واغرب من ذلك هو انهم يؤكثون على رؤوس الاشهاد في البلاغ الصادر في ١٧ اوت رغبتهم في ادخال اصلاحات « في نطاق المعاهدات » من جهة ومن اخرى يسمدون من اول وهلة طعنة نجلال في كيد المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص التي يدخلون ضمنها بكل صباة وهيام ما يعيرون عنه بالمعقود الموالية او المعاهدات الصغيرة... لم تجر في في شان غالبا ادنى مناقشة من قبل وكلنا يعلم كيف تحرر الاوامر... فلا فائدة ان نطنب في شرح كيفية تحضيرها واسلوب نشرها .

وبالطريقة « البسيطة المرنة » لا وهي طريقة اصدار الاوامر انتهجنا الى ما نحن عليه الآن ...

قيم المفاوضات بعد البت في الاصلاحات بباريس منذ شهر

لقد ذكر المقيم العام في خطابه الذي القاها يوم ١٣ جوان ١٩٥٠ متحدثا عن الاصلاحات المزمع عليها « ان هذه التدابير قد وقع تحضيرها او درسها منذ عدة شهور وانني مكلف بمباشرة تطبيقها وعند ما يقع اجتازها نبحت معا في جو من حسن التية عن الحلول التي من شانها ادخال تحسينات على نظام السلطة العمومية ومسير دواليب الادارة وعند ما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصورة التي كان رسمها سلفي بالنسبة للتشويرات التي ستاتي فانها تعرض على انظار جلالة الملك وانظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها »

يظهر جليا من هذه البيانات ان المقيم العام كانت مهمته ان يطبق حالا الاصلاحات التي تتألف منها المرحلة الاولى والتي سبق تحضيرها منذ شهور من طرف م. مونس بل ان هذه الاصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى انه اذيع على طريق الصحافة بان ذلك سيكون بمناسبة عيد القطر كل ذلك قد تبين في القضاء فلم يبق الا امر ان معلقا بتطبيق اصلاحات ميثية من ذي قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة في شان هذه الاصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها بالمره ولم تبرز لدالم الحس اصلا وهذا مما يؤكد لنا ان القوم يريدون ربح الوقت وفي الحقيقة ماذا سيردون لنا بالاصلاحات المومي اليها :

- ١ - تقوية متحمته لجانب ذاتية الحكومة
- ٢ - فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية في وجوة بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفي دائرة امكانيات الميزانية « المقررة من طرف نواب السكان » ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراما تاما
- ٣ - اصلاح بلدي

ليت الوزراء وقفوا عند حد ما انكروا على الكسك

أ) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون ادنى ضمان ولا اي برنامج مع ابقاء المستشارين والكاتب العام وكاهية الكاتب العام والمقيم العام بصفتهم رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التي قبلت بها وزارة الكسك التي كان تبعض من افراد الوزارة الجديدة يشهدون علها التكرار مع وجود فرق خطير الا وهو العهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديري بعض الادارات الذين اصبحوا وزراء الامر الذي يفر بصيغة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية حقيقة ان المستشارين - عملا بموجب الامر الصادر في ٧ سبتمبر ١٩٥٠ - قد استبدلوا محلات اقامتهم . لكنهم لا يزالون مشايرين على مراقبة الوزراء داخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا اصلاح ... يراد مثلا التخفيف معنويا على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره في الحقيقة اصلاحا لان مراقبة المستشارين انفسهم لا تزال موجودة برمتها

ب) ان الوظيفة العمومية التي كان ينبغي فتحها في وجوة المثقفين التونسيين « في الاجال القريبة جدا » اصبحت في الندوة الصحافية المتقدمة في ١٨ اوت « مسالة عويصة ينبغي تناولها بمزيد الحذر »

الضمان والغرم على من اغتصب حقنا لا علينا

نحن على وفاق تام مع المقيم العام في اعتبارنا ان كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الاهالي انفسهم غير انه لا ينبغي تعطيل دخول التونسيين في الوظائف العمومية ببلادهم وتقسيده ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى بالحقوق المكتسبة اولما يفرضه الميزان مع اتنا تعلم حق العلم ان نواب السكان ليس لهم في نفس الامر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلا صوت استشاري والحكومة الفرنسية هي التي تسيطر وحدها في آخر الامر على تحرير الميزان التونسي .

على انه اذا كان في عزم هذه الحكومة ان تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه في وجوة التونسيين فان الوسائل اللازمة لذلك لا يتعنر ايجادها .

إلا اتنا نعطلم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التي ينبغي احترامها احتراما تاما »

اتنا نصرح على رؤوس الملا ان الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف انما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات واننا من باب الانصاف للمواق القانون ان ترجع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم اصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديريين بالعناية وقد يكون انهم ادخلوا عائلة واستوطنوا بلاننا فيكون لم الحق في ان يطالبوا بحكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظائفهم بفرنسا او بمرامة مطابقة لوظيفة التصرف التي يشغلونها في البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة ان الحكومة الفرنسية او ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم في تلك الخططة

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغبرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انتهاك لحزمة المعاهدات والقانون الدولي

ت) يقال ان هناك اصلاحا ثالثا ونعني به اصلاح النظام البلدي سيفعمرنا في آخر السنة الجارية